الأمم المتحدة

A/71/933

الجمعية العامة

Distr.: General
15 June 2017
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والسبعون

البند ١٢١ من جدول الأعمال

تنشيط أعمال الجمعية العامة

رسالة مؤرخة ٣١ أيار/مايو ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لفنلندا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه موجزا لفعاليات المعتكف الذي أقيم بشأن تعزيز الجمعية العامة وضمَّ مجموعة من الممثلين الدائمين لدى الأمم المتحدة في ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٦ في نادي يونيون كلاب بنيويورك (انظر المرفق). وقد نظّمت الاجتماع البعثة الدائمة لفنلندا لدى الأمم المتحدة، بالتعاون الوثيق مع مكتب رئيس الجمعية العامة وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات بالأمانة العامة.

وحضر المعتكف كل من موغنس ليكيتوفت، رئيس الجمعية العامة في دورتها السبعين، وبيتر تومسون، الرئيس المنتخب للجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين، والأعضاء المنتخبين في مكتب الجمعية العامة للدورة الحادية والسبعين، إلى جانب الرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة خلال الدورة السبعين.

وناقش المشاركون في المعتكف دور الجمعية العامة ومركزها، والجهود المبذولة لتنشيط أعمالها وتحديث أساليب عملها، بهدف تحديد العناصر الواجب توافرها في الجمعية كي تكون أقوى.

ونظر المشاركون، على وجه التحديد، في التدابير الملموسة التي يمكن اتخاذها لبلوغ هذا الهدف، واتفقوا على أن هذه التدابير يمكن أن تشكل إسهامات مفيدة في المناقشات الجارية بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة.

وعلاوة على ذلك، أتاح المعتكف فرصة لأعضاء المكتب الجدد للتعرّف على أساليب عمل الجمعية العامة والاستفادة من الدروس المستخلصة وأفضل الممارسات.

وقد أُعدّ التقرير وفقا لقاعدة دار تشاتام للسرّية.

300617 210617 17-09915 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ١٢١ من جدول الأعمال.

(توقيع) كاي **ساور**
السفير
الممثل الدائم لفنلندا
لدى الأمم المتحدة

مرفق الرسالة المؤرخة ٣١ أيار/مايو ٢٠١٧ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لفنلندا لدى الأمم المتحدة

في سبيل تقوية الجمعية العامة: المعتكف الرفيع المستوى المعقود في ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٦

موجز وقائع المعتكف وبرنامج العمل

مقدمة

في ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٦، نظمت البعثة الدائمة لفنلندا، للسنة السادسة على التوالي، معتكفا بعنوان ''في سبيل تقوية الجمعية العامة''، عُقد في نادي يونيون كلاب بنيويورك، بهدف الإسهام في العملية الجارية الرامية إلى تنشيط أعمال الجمعية العامة. واستُهلّ المعتكف الرفيع المستوى بكلمة ترحيب من كل من كاي ساور، الممثل الدائم لفنلندا، وكاثرين بولارد، وكيلة الأمين العام لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، التي ألقت كلمة رئيسية بالنيابة عن الأمين العام. وأدلى بملاحظات كل من موغنس ليكيتوفت، رئيس الجمعية العامة في دورتها السبعين، وبيتر تومسون، الرئيس المنتخب للجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين، ثم أعقب ذلك جزء مواضيعي عُقد في الصباح وجزآن مواضيعيان عُقدا بعد الظهيرة.

وفي الصباح، قدمت وكيلة الأمين العام عرضا عن الدعم الذي تقدمه إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات للجمعية ورئيسها، وتضمّن العرض إحاطة بشأن برنامج عمل الدورة المقبلة وبعض الاتجاهات الحديثة في أساليب عمل الجمعية العامة وممارساتها.

وبعد الظهيرة، وتحت عنوان ''تأملات بخصوص عملية تنشيط الجمعية العامة''، قام كل من فلاديمير دروبيناك، الممثل الدائم لكرواتيا، وويلفريد إمفولا، الممثل الدائم لناميبيا، الرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة خلال الدورة السبعين، بعرض أحدث المعلومات بشأن المناقشة الأوسع المتعلقة بتنشيط أعمال الجمعية، وأطلعوا الحضور على الأفكار المستخلصة والدروس المستفادة من مناقشات الفريق العامل ومداولاته الأخيرة. وأعقب ذلك قيام سيلفي لوكاس، الممثلة الدائمة للكسمبرغ ورئيسة المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن خلال الدورة السبعين، بعرض أفكارها.

وجرى تبادل نشط للآراء بعد كل عرض قُدّم. وأدلى الممثل الدائم لفنلندا بكلمة ختامية في نهاية المعتكف الرفيع المستوى. ولتنشيط المناقشات، كان معروضا على المشاركين مذكرة مفاهيمية والقائمة الأولية المشروحة لبنود الدورة الحادية والسبعين.

الملاحظات الافتتاحية

في ملاحظاته الافتتاحية، رحّب الممثل الدائم لفنلندا بالمشاركين مسلّطاً الضوء على الإنجازات المتحققة خلال الدورة السبعين، بما في ذلك على وجه الخصوص عملية اختيار الأمين العام التاسع. وأشار إلى الدور الرئيسي الذي قام به رئيس الجمعية العامة في تفعيل هذه العملية ودفعها قدما، وأشاد بإصراره على وضع معايير جديدة للشفافية في عمل مكتب الرئيس. أما الرئيس المنتخب للدورة الحادية والسبعين، فهو سيتولّى الإشراف على العمل مع التركيز على الأولوية المعلنة المتمثلة في النهوض بتنفيذ

أهداف التنمية المستدامة. والمعتكف، من خلال إتاحته المجال لتبادل الخبرات والأفكار، سييسّر الانتقال السلس من رئاسة إلى التي تليها، ومن ثم إفادة أعمال الجمعية العامة ككل.

وتلت وكيلة الأمين العام ملاحظات الأمين العام التي أقرّ فيها بأهمية العلاقة التي تربطه بالجمعية العامة ورئيسها، مع توجيه شكر خاص إلى رئيس الدورة السبعين على العلاقة المثمرة التي نمت بينهما. وأشار الأمين العام أيضا إلى أهمية الأعمال المقبلة التي ستتم خلال الدورة الحادية والسبعين، ورحب باعتزام الرئيس المنتخب إعطاء الأولوية لإحراز تقدم على صعيد تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقال الأمين العام إنه على ضوء ما قام به بنفسه من مساع لتعظيم فائدة ما تتمتع به الجمعية من دور متفرّد من حيث مشروعيته وعالميته داخل الأمم المتحدة، فإنه حدّد نقطتين يمكن إحداث تحسينات فيهما، ألا وهما: (أ) حجم جدول الأعمال، حيث يبدو من المستصوب زيادة التركيز كي لا تُنهَك قدرات الدول الأعضاء والأمانة العامة جرّاء فتح جبهات عديدة في وقت واحد؛ (ب) وإيجاد توازن سليم بين صلاحيات رسم السياسات التي تتمتع بها الدول الأعضاء وبين حاجة الأمين العام إلى المرونة في النهوض بمسؤولياته بصفته المسؤول الإداري الأول. ورحب الأمين العام بالخطوات المتخذة مؤخرا لإضفاء الانفتاح على عملية اختيار خلفه تماشيا مع قرار الجمعية ٦٩/٣٢١، مشيرا إلى أن هذه الخطوات بَنَت على ما جرى من تحرّك في اتجاه الشفافية في الشهور السابقة لتقلّده هو منصبه قبل عقد من الزمان.

أفكار بخصوص الدورة السبعين للجمعية العامة

رحّب رئيس الدورة السبعين بهذه الفرصة لتبادل الخبرات مع خلفه، وأطلع المشاركين على النواتج الرئيسية المتحققة خلال الدورة، بدءا بالحدث التاريخي المتمثل في اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وكان من القرارات التي اتخذها تحديد عدد المناقشات المواضيعية الرفيعة المستوى التي تنظّم بمبادرة من الرئيس بحيث لا يزيد مجموعها عن ثلاث مناقشات، وذلك لتخفيف عبء العمل الملقى على عاتق الدول الأعضاء، وهو ما قوبل بالترحيب على الرغم من الزيادة التي شهدها مكتبه في الطلبات التي يتلقاها من فرادى الوفود لعقد جلسات مخصصة لمسائل تهمها بشكل خاص.

ولعل من الدروس المستفادة أنه يصعب التوفيق بين المشاركة الرفيعة المستوى وبين الهدف المعلن المتمثل في جعل هذه المناقشات أكثر تفاعلية. وفي الوقت ذاته، أعرب الرئيس عن ارتياحه للطابع غير الإقصائي للمناقشات المواضيعية الرفيعة المستوى الثلاث التي عقدها، والتي شهدت مشاركة من المجتمع المدني وممثلي القطاع الخاص. وذكر أن الانفتاح على العالم الخارجي يمثّل مسألة ذات أهمية ملحة، وساق عملية اختيار الأمين العام التاسع كمثال جيد على الجهود المبذولة في هذا الصدد. وذكر أنه قد قام، تحقيقا لهذه الغاية، بعقد لقاء عالمي مفتوح، بالتعاون مع هيئة بثّ عالمية، لإعطاء جميع المرشحين الفرصة للمشاركة في مناظرة علنية في قاعة الجمعية العامة، وأعرب عن أمله في أن يكون لذلك أيضا تأثير حقيقي في مداولات مجلس الأمن. ومن المهم أن تتمتع المنظمة بمصداقية أمام العالم الخارجي، ولعل التجارب الأخيرة التي شُهدت في اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية، على سبيل المثال، تعتبر إشكاليةً من هذا المنظور على أقل تقدير.

وتطرّق إلى مسألة إدارة مكتب الرئيس، فاعترف بأنه كان محظوظا لأن الدانمرك كانت على علم بترشيحها منذ وقت مبكر، مما أتاح له وقتا كافيا للاستعداد. وكان مكتبه أكبر مكتب لرئيس للجمعية العامة على الإطلاق، حيث بلغت قوة طاقمه ٣٥ موظفا، وهو ما لم يكن ممكنا لولا إعارات الموظفين من عموم الدول الأعضاء. وأشار إلى أن هذا كان أمرا ضروريا على ضوء تزايد حجم المطلوب من الرئيس. وشدد بقوة على ما للشفافية من أهمية بالغة، وعلى التزامه الراسخ بمراعاة الشفافية، ورحب في هذا الصدد بالمناقشات الجارية في الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة بخصوص اعتماد قَسَم ومدونة أخلاقيات لرئيس الجمعية العامة.

المناقشة

في المناقشة التي أعقبت ذلك، أشير إلى أن مسألة طرائق مشاركة المجتمع المدني تهدد بتعطيل الأعمال الهامة التي تتم في الجمعية العامة، وأثير سؤال بشأن إمكانية حل هذه المسألة من خلال التوصل إلى اتفاق بين الأعضاء على شكل موحد يمكن تطبيقه على الجميع. وأثيرت نقطة أخرى تتعلق بكون ولاية الرئيس غير معرّفة بصورة واضحة في أي مكان خلاف المسؤوليات المنصوص عليها في النظام الداخلي للجمعية. ومن الجلي أن الدور الحالي للرئيس يتجاوز تلك الأحكام، كما يدلّ على ذلك عدد الميسِّرين المعينين. وكذلك لا يقدّم ميثاق الأمم المتحدة تفاصيل بشأن دور رئيس الجمعية العامة. وتساءل أحد المشاركين بالتالي عما إذا كان الوقت قد حان لأن تقوم الجمعية بتعريف المهام المرتبطة بدور الرئيس، واقترح أن يتولّى الفريق العامل المخصص هذه المهمة. وأشير إلى أن أي جهد من هذا النوع ينبغي أن يكون مستندا إلى تحليل مفصّل للولايات والقواعد السارية والممارسة المعمول بها.

ومن العناصر الأخرى التي تم تحديدها باعتبار أنها قد تعيق كفاءة الجمعية انعدام الثقة بين المجموعات السياسية. وأثار المشاركون أيضا مسألة أسلوب تنظيم المناقشات المواضيعية الرفيعة المستوى، ومسألة ما إذا كان من الممكن إجراء تحسينات لزيادة القيمة المتولدة من الجهود المبذولة في أعمال التحضير للمناقشات.

نظرة تطلّعية إلى الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة

عرض الرئيس المنتخب للدورة الحادية والسبعين أفكاره بخصوص دور الرئيس، مشيرا إلى ما شهده المكتب من تطور عضوي تحدّدت ملامحه وفقا للممارسة والضرورة، وشبّه مهمة الجمعية بمهمة مجلس من ١٩٣ عضوا يشرف على أعمال المنظمة. ولاستمرارية المعلومات من رئيس إلى التالي أهميتها لضمان سلاسة سير أعمال الجمعية. وأعرب عن اعتزامه مواصلة الممارسة الجيدة المتمثلة في عقد لقاءات شهرية على مائدة الغداء مع الأمين العام. ومع الإعراب عن تقديره للعمل العظيم الذي يضطلع به الفريق العامل المخصص، أكد الرئيس المنتخب التزامه بمبدأي الشفافية والمساءلة، وشدد بقوة على أن أي مساهمات تقدّم لرئاسته ستودع بشكل حصري في الصندوق الاستئماني المنشأ لدعم المكتب. وفيما يخص الأخلاقيات، اقترح أن يتم أيضا بحث إمكانية تحديد سقف لإنفاق الدول الأعضاء على الحملات الانتخابية في الجمعية، واقترح أن يكون هذا الموضوع من بين المواضيع التي ربما يتناولها الفريق العامل المخصص خلال الدورة الحادية والسبعين. وذكر أنه من المنظور الفني، تتمثل الأولوية الأولى لرئاسته في إحراز تقدم في تنفيذ كل هدف من أهداف التنمية المستدامة، وأن هذا سيكون مجسّدا كما ينبغي في تشكيل مكتبه الذي سيضم فريقا معنيا بتنفيذ الأهداف. ومن المسائل الأخرى التي يمكن

إلقاء نظرة إضافية عليها ترشيد جدول أعمال الجمعية، وتوظيف مكتب الجمعية على نحو أفضل، والتفكير بشكل ابتكاري في كيفية توظيف المناقشات المواضيعية التي تجري في الجمعية على نحو أفضل. ووافق أيضا على الملاحظات التي أبديت بخصوص مشاركة المجتمع المدني في عمل المنظمة، معتبرا ذلك موضوعا ينبغي تناوله.

المناقشة

أعقب ذلك جزء مخصص للأسئلة والأجوبة، حيث أثير مجددا موضوع دور الرئيس، وكذلك موضوع الفائدة الملموسة من عقد المناقشات المواضيعية الرفيعة المستوى. وفيما يتصل بهذا الأخير، طُرح سؤال بخصوص كيفية تحديد جدول هذه المناقشات. وأشير إلى أنه من الصعب على الوفود الصغيرة أن تتابع هذه المناقشات بصورة فعّالة نظرا لكثرة عدد ما كان يُعقد منها في السنوات الأخيرة. وفي الوقت نفسه، جرى التسليم بأن قسما كبيرا من هذه المناقشات يُعقد بمبادرات من الدول الأعضاء نفسها، عبر سبل منها القرارات المتخذة في اللجان الرئيسية. واقتُرح أن يجتمع مكتب الجمعية بعد انقضاء الجزء الرئيسي من كل دورة، في كانون الثاني/يناير من كل سنة، لاستعراض برنامج عمل الجزء المستأنف من الدورة، استنادا إلى إحاطة تقدمها إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات.

دور إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات في دعم الجمعية العامة ورئيسها

رحّبت وكيلة الأمين العام لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات بهذه الفرصة الممتازة لتبادل الآراء بين الرئيسين المنتهية ولايته والمنتخب، وكذلك بين الدول الأعضاء والأمانة العامة، بشأن أفضل السبل لتحسين أساليب عمل الجمعية. وقدمت عرضا ركزت فيه على برنامج عمل الدورة الحادية والسبعين، وأحدث الاتجاهات على صعيد أساليب عمل الجمعية والخدمات التي تقدمها الإدارة للدول الأعضاء والرئيس. وأشارت إلى أن المهمة الرئيسية لمكتب الجمعية هي النظر في مشروع جدول الأعمال والتوصية بقبول أو رفض إدراج كل بند من بنوده، ومساعدة الرئيس في تصريف عموم أعمال الجمعية، فوجّهت الانتباه إلى المذكرة التي أعدها الأمين العام والمتضمنة مشروع جدول الأعمال والتوصيات المتعلقة بتنظيم الأعمال، والتي ستعرض على المكتب في أول اجتماعاته.

وعقب إدلائها بملاحظاتها بخصوص الجزء الرفيع المستوى الذي يشمل كل من المناقشة العامة والاجتماعات الرفيعة المستوى الصادر بها تكليف من الجمعية العامة، قدمت إحاطة بشأن البرنامج المؤقت للجزأين الرئيسي والمستأنف للدورة. وفيما يتعلق بأحدث الاتجاهات على صعيد أعمال الجمعية، سلّطت الضوء على الزيادة الملحوظة في عدد ومدد المناقشات المواضيعية الرفيعة المستوى، وهي المناقشات التي كان مقصودا بها أصلا تيسير إجراء تبادلات أكثر تفاعلية في إطار غير رسمي، ولكنها أصبحت أميل إلى أن تتضمن بيانات مكتوبة سلفا يعقبها عروض تقدّم من المنصة، مما ينجم عنه في حالات كثيرة عدم تبقّي وقت كاف لإجراء مناقشات بين الدول الأعضاء. وعلاوة على ذلك، هناك زيادة عامة في عدد التكليفات التي تصدر لرؤساء الجمعية بشكل روتيني، ومن ذلك مثلا تكليفهم بوضع الصيغ النهائية لطرائق الاجتماعات الرفيعة المستوى المقبلة، مما شكل إضافة حقيقية لعبء العمل الملقى على عاتق الرؤساء.

وتتمثل مهمة الأمانة العامة في تيسير إجراء الجمعية المداولات واتخاذها إجراءات المتابعة على نحو فعّال، وتوفير دعم عالي الجودة بخدمات المؤتمرات لجميع الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء. وتقدم إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات أيضا طائفة عريضة من أشكال دعم مكتب الرئيس بشكل يومي طيلة السنة. وتقوم الإدارة أيضا بدور جهة التنسيق لمكتب الرئيس داخل الأمانة العامة، وبدور الجهة الوديعة للذاكرة المؤسسية والممارسات الفضلى والسوابق، على غرار الدور الذي تقوم به شعبة شؤون مجلس الأمن بإدارة الشؤون السياسية فيما يتصل بعمل مجلس الأمن ورئيسه.

ولأول مرة، ستنظم إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات في عام ٢٠١٦ برنامجا توجيهيا للرئيس الجديد. وإلى جانب الدعم المقدم للرئيس تحديدا، توفر الإدارة أيضا طائفة من عمليات إدارة المؤتمرات وخدماتها طيلة العام، بما في ذلك إعداد الوثائق التداولية، وتناول قوائم المتكلمين، وتلقّي مشاريع القرارات ومعالجتها، وتلقّي الترشيحات للانتخابات، وإدارة عمليات التصويت والاقتراع في الجمعية، وحجز الغرف، وتقديم خدمات إدارة الاجتماعات، وتوفير خدمات الترجمة الشفوية والتحريرية، وإصدار الوثائق.

المناقشة

أعقب ذلك جزء مخصص للأسئلة والأجوبة، حيث بحث المشاركون سبلا مبتكرة لمواصلة تعزيز عمل الجمعية. وتساءل أحد المتكلمين عن إمكانية إنفاذ الحدود القصوى لمدد الكلمات بمزيد من الصرامة، بما في ذلك عن طريق قطع الصوت عن ميكروفون المتكلم. وأثار المشاركون مجدّدا مسألة الحاجة إلى ترشيد جدول أعمال الجمعية، الذي اعتبروه متشعّبا بصورة يصعب التعامل معها، بحيث يتاح المجال للتركيز على المسائل الملحة بصورة أفضل. ومن المسائل التي أثيرت أيضا الانطباع المأخوذ عن صعوبة حجز الغرف للاجتماعات الحكومية الدولية، وإمكانية اعتماد نظام الاقتراع الإلكتروني في الانتخابات، والعملية المتبعة لإطلاع الدول الأعضاء على الآثار المترتبة على الإجراءات المتخذة في الميزانية البرنامجية.

تأملات بخصوص عملية تنشيط الجمعية العامة

قام كل من الرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص بتقديم إحاطة عن حالة العمل خلال الدورة السبعين، وتحديد الاتجاهات الأخيرة على صعيد مواقف الدول الأعضاء تجاه مختلف المجموعات المواضيعية التي يركز عليها الفريق العامل تقليديا. ونوّه الممثل الدائم لكرواتيا بقيمة عملية التنشيط لمجرّد ما تنطوي عليه من قيمة تعليمية للأعضاء فيما يتعلق بأساليب عمل الجمعية. وأشار إلى النجاح المحرز في الدورة السابقة مع اتخاذ القرار ٣٢١/٦٩ التاريخي، محدّدا نقطتين باعتبارهما السبب وراء إمكان اتخاذ القرار، ألا وهما مصادفة تزامن اتخاذ القرار مع اقتراب موعد بدء عملية اختيار الأمين العام، وكون الأحكام المتفق عليها لا تتطلب إدخال تعديلات على الميثاق. وقد استطاع رئيس الدورة السبعين توظيف الولاية المنوطة به بموجب هذا القرار بصورة ممتازة، وقد ساعده في ذلك كون القرار قد اتُّخذ بتوافق الآراء. وفي الوقت نفسه، فإن المجموعة المواضيعية المتعلقة بعملية اختيار وتعيين الأمين العام قد استنفذت ولم يعد من الوارد الخروج منها بمزيد من النتائج المهمة خلال الدورة السبعين في ظل وجود مطالب غير محسومة، من قبيل تعدد المرشحين وتحديد الولاية بفترة واحدة، لا تحظى بدعم عالمي من الأعضاء. غير أنه قد بات هناك اهتمام متزايد بالمسألة المتعلقة بتعيين كبار المسؤولين، ومن المرجّح أن تظل هذه مسألة وجيهة بالنسبة إلى المفاوضات المتعلقة بمشروع القرار الجاري النظر فيه.

وإلى جانب تدابير أخرى رامية إلى تعزيز مكتب الرئيس، من المتوقع أن يتم اعتماد قَسَم ومدونة أخلاقيات للرؤساء المقبلين. أما ترشيد جدول الأعمال، فهو أمر هام ولكنه صعب التنفيذ. ولعل أهم الدروس المستفادة من القرار ٣٢١/٦٩ هو وجوب أن يكون أي حكم مدعوما بسلطة مخولة للرئيس لتنفيذه. وفي المراحل المقبلة، قد تشمل مجالات اهتمام الفريق العامل المخصص في الدورة الحادية السبعين ترشيد جدول أعمال الجمعية، وصياغة مدوّنة للحملات الانتخابية في الجمعية، ووضع تعريف لدور ومهام الرئيس. وفي هذا الصدد، أضاف الممثل الدائم لناميبيا أن التفاعل مع مختلف المجموعات كان عاملا هاما أسهم في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن القرار ٢٣١/٦٩. وخلال الدورة الحالية، انتقلت بؤرة التركيز إلى تحديد التدابير الرامية إلى تعزيز المساءلة والشفافية في مكتب رئيس الجمعية العامة، مع وجود دعم واسع النطاق لاعتماد قَسَم يؤديه الرئيس المنتخب، وذلك حتى على الرغم من تكريس اجتماعات لمناقشة المسائل المتصلة بعملية اختيار وتعيين الأمين العام، ولا سيما مسألة قصر الولاية على فترة واحدة. ومن المهم أن يظل الفريق العامل يسترشد بمبدأ توافق الآراء.

المناقشة

أعقب ذلك جزء مخصص للأسئلة والأجوبة، حيث أثنى المشاركون على الرئيسين المشاركين لما قاما به من عمل مثمر خلال الدورتين السبعين والتاسعة والستين. ومن الزاوية الفنية، أثيرت مسائل من بينها ترشيد جدول أعمال الجمعية، ودور مكتب الجمعية، وعملية اختيار وتعيين الأمين العام، وأساليب عمل اللجنة الخامسة، والانطباع المأخوذ بخصوص الحاجة إلى تعزيز مكتب الرئيس. وفي هذا السياق، أُبلغ المشاركون بأن حوالي ٢٥ في المائة من طاقم مكتب رئيس الدورة السبعين مستمرون في وظائفهم في الدورة الحادية والسبعين، وأن هناك نية من ثم لاستبقاء موظفين من الدورة الحادية والسبعين ليستمروا في العمل في مكتب الرئيس التالي. وقيل إن هذا من شأنه أن يساعد في الحفاظ على الذاكرة المؤسسية اللازمة لاضطلاع الرئيس بمسؤولياته على نحو فعال. وقيل أيضا إنه ينبغي تزويد المكتب بما يكفي من موارد الميزانية لكي يقدر على تأدية مهامه باستقلالية. أما بالنسبة لمكتب الجمعية، فقد خُلص إلى أن لديه إمكانات غير مستغلّة، وأن الأعضاء يهدرون أداة من الممكن توظيفها لتحسين تنظيم أعمال الجمعية. وفيما يخص جدول أعمال الجمعية، أشير إلى أن الرئيس لديه دور قيادي هام يمكنه القيام به من خلال تحديد مواقع التداخل في أعمال الجمعية. وبينما يمكن للأمانة العامة أن تيسر مثل هذه العملية، يجب أن تتولى الدول الأعضاء، ولا أحد سواها، قيادة دفّة العملية.

الممارسات والخبرات المستمدة من المفاوضات الحكومية الدولية المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن

قدمت رئيسة المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن استعراضا عاما لمجريات عملية المفاوضات خلال الدورة السبعين. فهي بعد أن تشاورت على نطاق واسع مع الدول الأعضاء عند بداية الدورة، شرعت في بناء عملية للمفاوضات تستند إلى مواقف ومقترحات الدول الأعضاء، لا إلى الأمور الإجرائية. وعقدت سلسلة من الجلسات العامة غير الرسمية مستعينةً بالنص الذي كان قد عمّمه رئيس الدورة التاسعة والستين ومرفقه كأساس للمناقشات، بدءا بالقضايا الأقل إشكالية، ومع أخذ ما بين القضايا من علاقات ترابط بعين الاعتبار. وأشارت إلى أن التعرّف على نقاط الالتقاء والبناء عليها هو السبيل الوحيد للمضي قدما بالمفاوضات، وأن هذا هو ما سعت إلى تحقيقه طوال الدورة السبعين، وذلك بدعم قوي من رئيس الدورة السبعين.

وذكرت أن المناقشات التي تناولت مسألتي العلاقة بين المجلس والجمعية وحجم المجلس الموسّع وأساليب عمله قد أسفرت بصفة خاصة عن مستوى عال من التقارب، واعتبرت، بصفتها الرئيسة، أن الورقة التي تم إعدادها عن عناصر التقارب في اثنتين من المسائل الرئيسية الخمس ربما يمكن الاستنارة بها في الأعمال المضطلع بها مستقبلا فيما يتصل بالمفاوضات. وجرى صقل هذه العناصر في اجتماعين عُقدا مع جميع الدول الأعضاء، ثم أعيد تعميم الورقة. ومن زاوية الدروس المستفادة، لعل من المفيد التركيز على الجوهر لا الإجراءات، وتيسير التفاعل الجاد بين مختلف المجموعات والدول الأعضاء المهتمة الأخرى، مع التشجيع في الوقت ذاته على تأمل الذات وتجنّب العبارات التكرارية. فهناك مثلا مجموعات اقترحت دمج عبارات معا، وإن كان يتعين مقابلة تلك الجهود بمثلها. ومع مقدم الدورة التالية، ربما تشكل الورقة السبيل للمضي قدما بما أنها تعكس مساحات واسعة من التقارب. وفي الوقت نفسه، ما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به، وإن كان سيتوقف على توافر الإرادة السياسية لدى الدول الأعضاء للمشاركة في المفاوضات بشكل جاد.

المناقشة

أعقب ذلك تبادل للآراء أثيرت خلاله مسائل مختلفة. واستفسر أحد المشاركين عن احتمالات أن تنشأ عن الخروج المرتقب للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية من الاتحاد الأوروبي تداعيات سياسية تؤثر في مستقبل مفاوضات إصلاح مجلس الأمن، وسأل عمّا إذا كانت هناك أفكار مطروحة بخصوص تحديد الجهة التي ستتولى رئاسة المفاوضات الحكومية الدولية المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن خلال الدورة الحادية والسبعين. وتناول مشارك آخر السبل الممكنة للمضي قدما بعملية الإصلاح، بينما ذهب آخر إلى أن المفاوضات الحكومية الدولية هي بمثابة خطوة إلى الوراء من الناحية الإجرائية مقارنةً بالفريق العامل المفتوح باب العضوية، وهو الصيغة السابقة لما هو معمول به حاليا، وذلك لأنه لم يعد هناك محاضر رسمية مدوّنة للجلسات. وأُعرب في المقابل عن رأي مفاده أنه سيكون هناك عدم تقبُّل من عموم الأعضاء لإعداد موجزات للمفاوضات في ظل حالتها الراهنة، حتى وإن كان هناك تقارب فيما يتعلق باثنتين من المسائل الرئيسية الخمس.

الملاحظات الختامية

في ختام المعتكف، توجّه الممثل الدائم لفنلندا بالشكر إلى جميع الحضور على مشاركتهم النشطة، وخلص إلى أن هذه الفعالية قد حققت غرضها المنشود، حيث كانت بمثابة مركز لتبادل المعلومات بشأن المواضيع قيد المناقشة والبنود الأخرى التي أثيرت خلال المناقشات التفاعلية. وأعرب عن أمله في أن يسهم هذا في تيسير عمل رئيس الدورة الحادية والسبعين. ورحب بالعرض الصريح الذي قدمه رئيس الدورة السبعين، ونوّه بما تركه من إرث على صعيد تعزيز الشفافية، وهو ما يمكن بلا شك أن يساعد في عملية الانتقال من دورة إلى التالية. وأخيرا، أعرب عن تقديره لوكيلة الأمين العام التي قدمت من خلال مشاركتها منظورا مهما ونقطة انطلاق للمداولات.